

مقالة

العفو عنه مشرعاً للعفو

عمر نشابة

وإلغاء الإذن المسبق بالملاحقات القضائية. أنجزت بعض التحسينات الطفيفة على نظام العدالة في لبنان منذ انتهاء الحرب في مطلع تسعينيات القرن الماضي، لكنها ليست كافية. ولا يزال التدخل في التشكيلات القضائية قائماً على أساس المحاصصة الطائفية والمذهبية، وما زالت البنية التحتية للمخافر والسجون وقصور العدل ضعيفة، والموارد المادية والبشرية المخصصة للضابطة العدلية والنيابات العامة وغرف القضاة والسجون ناقصة، وغير متوافرة أحياناً. أما على مستوى التشريع، فهناك تأخر في تحديث القوانين وتأجيل متكرر لمراجعة مدى التزام لبنان بالمبادئ الدستورية وتعهداته الدولية.

هذه المشاكل ليست اليوم المبرر الحقيقي لصدور قانون عفو عام عن آلاف الأشخاص الملاحقين قضائياً أو الصادرة في حقهم أحكام جزائية. فقوانين العفو العام في لبنان لا تصدر بسبب تراجع الحق بالمحاكمة العادلة، بل إن صدورهما يأتي عادة لأسباب سياسية وظروف محددة مرت بها البلاد: إن أبرز قوانين العفو في لبنان صدرت بعد وقوع اضطرابات أهلية وصدامات سياسية وطائفية ومذهبية بين اللبنانيين (1958 - 1968 - 1991 - 2005). يُحاجج البعض بأن قانون العفو العام المطروح اليوم يأتي في الإطار نفسه. وبالتالي إن المحاصصة الطائفية والمذهبية المكرسة في النظام اللبناني تقتضي أن يشمل قانون العفو العام أشخاصاً من مختلف الطوائف والمذاهب، حتى لو لم يكونوا مشاركين مباشرة في الاضطرابات. فيمكن أن يكونوا مثلاً من الملاحقين في جرائم مخدرات أو سرقات أو اغتصاب أو تزوير.

لكن المفارقة اللافتة تكمن في أن بعض السياسيين الذين يطالبون بقانون العفو العام اليوم هم أصلاً من المستفيدين من قوانين العفو الصادرة في السابق. فلماذا لا يرضى هؤلاء لغيرهم بما ارتضوا به لأنفسهم؟

يكثُر الحديث في الأوساط السياسية والقضائية والإعلامية عن صدور قانون عفو عام جديد قبل موعد الجلسة التشريعية الأخيرة لمجلس النواب في أواخر شباط المقبل. ولا شك في أن ذلك يبعث الأمل لعوائل السجناء الذين يعانون من ظروف احتجاز لا تتناسب مع المعايير القانونية المحلية والدولية، والذين يعتقدون أن الأحكام بالسجن لم تكن عادلة. لكن على أبواب الانتخابات، من الصعب فصل موضوع العفو العام عن المكاسب التي يمكن أن يحققها كل من يجاهر بدعم صدور قانون كهذا. وبالتالي، إن موضوع العفو العام الذي يفترض أن يشمل عشرات آلاف الأشخاص الملاحقين قضائياً في لبنان يشكل مادة دسمة للاستخدام في الحملات الانتخابية.

صحيح أن الدستور والقانون يتيحان للسلطتين الإجرائية والتشريعية تجاوز مبدأ استقلالية القضاء وإلغاء أحكام صادرة عنه من خلال إصدار قوانين العفو، وصحيح أن من حق القوى السياسية الاستفادة من هذا الموضوع في بازار الانتخابات النيابية، لكن ذلك لا يعفي الدولة من مسؤولياتها لجهة تأمين حقوق الناس والحفاظ على مكانة الدولة وصيانة النظام العام. كلام جميل، لكن لا يخفى على أحد أن الدولة في لبنان تعاني من ضعف في ضمان الحق في المحاكمة العادلة، إذ إن تأمين هذا الحق الإنساني والدستوري يحتاج إلى المزيد من الجهود، خصوصاً لجهة تطهير قصور العدل من شتى أنواع الفساد، وتطوير كفاءات جميع العاملين في قطاع العدالة، بمن فيهم المحقق والكاظم والطبيب الشرعي والنائب العام والخبير التقني والمرشد الاجتماعي والقاضي والمحامي وحارس السجن. كذلك فإن المحاكمة العادلة تتطلب فصل السلطة القضائية عن باقي السلطات هيكلياً ومالياً وإدارياً، وتفعيل جدي للتفتيش القضائي، ورفع الحصانات عن السياسيين.

اتفق سعيد
عم الكاتب
على
التفاوض
معا وخوض
المعركة
بشمار
محدد
هيلم
(الموسوي)



تقرير

موقعة أبيدجان: باسيل يصر على عقد المؤتمر وأمل تصر على إغائه



تحول مقر السفارة إلى خلية نحل موصولة بقصر بستران (هيلم الموسوي)

آمال خليل

تمددت نيران التجاذبات حول مؤتمر الطاقة الإغترابية المقرر عقده في مدينة أبيدجان العاجية، إلى سائر الجاليات اللبنانية والجنوبية خصوصاً، المنتشرة في القارة الأفريقية. في الذكرى الثامنة لسقوط الطائرة الإثيوبية التي سقطت ضحيتها 54 مغترباً في ساحل العاج ومحيطها، تطايرت شظايا خلاف الرئيس ميشال عون ونبيه بري على الساحة المحلية، حتى وصلت إلى ساحل العاج، ما انعكس إبعازاً من حركة أمل لفاعليات الجالية بمقاطعة المؤتمر الذي تنظمه وزارة الخارجية والمغتربين في الثاني والثالث من شباط المقبل. استجاب الجزء الأكبر من الجالية التي يشكل أبناء الجنوب غالبيتها الساحقة، في مقابل إصرار رجال أعمال وفاعليات آخرين على المشاركة. وبرغم أن الانقسام دق ناقوس الطائفية والمناطقية، لم يتورع محسوبون على فريقَي الخلاف عن تذكيته عبر ممارسة الكيدية المتبادلة بينهما من جهة، وتحشيد أدواتهما في المعركة الإغترابية من جهة أخرى. وفيما كانت شرارة الخلاف الإبعاز الحركي بالمقاطعة، فإن «إصرار وزير الخارجية جبران باسيل على عقده بمن حضر ولو بضيف واحد»، بحسب مصادر مسؤولة في الجالية،

أشعل النار التي تمددت إلى البعثات والجاليات الأفريقية. في آخر المستجدات، عزز باسيل فريق السفارة اللبنانية المكلفة الإشراف على تنظيم المؤتمر، موقفاً عدداً أكبر من مستشاريه لمعاونة مستشاره بشير سركيس (الموجود في أبيدجان منذ مطلع الشهر الجاري) والقائم بأعمال السفارة في ساحل العاج خليل محمد. تحول مقر السفارة إلى خلية نحل موصولة بقصر بستران في الإشرافية. بعد إنجاز التحضيرات اللوجستية وتجهيز المكان (فندق إيتوال) وتوجيه الدعوات لرجال أعمال وأصحاب مصارف ورسميين في لبنان وساحل العاج، انصرف فريق باسيل لحشد الدعوات وتأمين الحضور الرسمي والاستثماري من البعثات التي «يمون عليها» ليس في الدول الأفريقية وحسب، بل في الدول اللاتينية والغربية أيضاً. في هذا الإطار، لفتت المصادر إلى أن كبرى المصارف اللبنانية لن تتراجع عن دعمها المالي والترويجي للمؤتمر، برغم أن ممثلين عن ثلاثة منها اعتذروا عن عدم الحضور بعد الإبعاز بالمقاطعة. كذلك أكد أربعة وزراء عاجيين حضورهم فعاليات المؤتمر. في المقابل، أكدت أوساط «أمل» أن باسيل «استثنى دعوة وزراء الحركة للحضور، برغم دعوته الوزراء الآخرين؛ من ضمنهم وزراء حزب الله».

الحملات التي يشنها بعض أفراد الجالية على مواقع التواصل الاجتماعي ضد عون وباسيل، وصولاً إلى اعتبار زيارة الأخير غير مرغوب فيها، لم تضمن حتى الآن إضراباً شاملاً. غرفة التجارة والصناعة اللبنانية في ساحل العاج التي تعد أبرز مكونات الجالية وواجهتها التمثيلية أمام الحكومة العاجية، «قررت المشاركة في المؤتمر باستثناء عضوين اثنين». ونقلت المصادر عن رئيسها (ابن بلدة راشيا الفخار الجنوبية) الطبيب جوزف خوري (عضو في المجلس الاقتصادي الاجتماعي في ساحل

بيانات موجهان إلى المسؤولين اللبنانيين يدعون إلى تاجيك المؤتمر

العاج ومستشار رئيس الجمهورية) تأكيده على أن المقاطعة «ستضر بمصلحة اللبنانيين أمام العاجيين»، متمنياً أن يتفهم بري هذا الموقف، علماً بأن أعضاء الغرفة نالوا مباركتة

لعقد المؤتمر منذ أيار الماضي. يتسابق طرفا الخلاف مع الزمن قبل موعد المنازلة بعد أسبوع واحد. أمس، صدر بيانان موجهان إلى عون وباسيل يدعوان إلى تاجيل المؤتمر. رئيس الجالية اللبنانية في ساحل العاج نجيب زهر دعا رؤساء الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة وباسيل إلى إعادة النظر في عقد المؤتمر. أما رئيس المجلس القاري الأفريقي في الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم فتحدث باسم «رؤساء الجاليات اللبنانية والمغتربين في ساحل العاج خصوصاً، وفي أفريقيات عموماً»، معتبراً أن «انعقاد المؤتمر في ظل ظروف غير مؤاتية ستفقد أهميته لأن الهدف منه أولاً وأخيراً هو توحيد المغتربين والتواصل معهم واستنهاض طاقاتهم وإمكاناتهم وتوظيفها في خدمة الوطن والإغتراب. وقد يؤدي انعقاده، عكس رغبة الأكثرية من المغتربين، إلى خلق أجواء من التشنج والانقسام». في هذا الإطار، لفتت المصادر إلى أن ممثلين عن «أمل» طلبوا من أعضاء الغرفة الاتصال بعون مباشرة والطلب منه التدخل لإلغاء المؤتمر. جواب الأعضاء كان سلبياً «لأن التحضيرات اكتملت، وآلاف الدولارات دفعت منها بدلات للفندق، حيث سيعقد المؤتمر واستضافة المدعوين»، نسرت: